

العلمانية بين التجربة الأوروبية وحدودها في السياق العربي عند عزمي بشارة
Secularism Between the European Experience and Its Limits in the
Arab Context: Azmi Bishara's Perspective



بديع الزمان حوري*

مخبر التنمية الاجتماعية وخدمة المجتمع، جامعة الوادي

houiri-b.zamane@univ-eloued.dz

تاريخ الاستلام: 2026/02/02 تاريخ القبول 2026/05/24 تاريخ النشر 2026/06/08



ملخص: : تتناول هذه المقالة مفهوم العلمانية في فكر عزمي بشارة من خلال مقارنة تجمع بين التحليل المفهومي والتاريخي والبنوي. تنطلق الدراسة من تحديد المعالم النظرية للعلمانية كما يصوغها بشارة، بوصفها مبدأ لحياذ الدولة تجاه الأديان في إطار ديمقراطي مدني، لا بوصفها عدااء للدين. وتنتقل بعد ذلك إلى تتبع التطور التاريخي للفكرة في السياق الأوروبي منذ صراع الكنيسة مع الدولة مروراً بالإصلاح الديني وصعود العقلانية الحديثة، لإبراز الشروط الخاصة التي أفرزت النموذج الغربي للعلمنة. وتخلص الورقة إلى أن تطبيق العلمانية في العالم العربي، وفق أي من نماذجها الممكنة، يواجه صعوبات جوهرية ترتبط بطغيان الخطاب الشعبوي الديني، وبضعف البنية المدنية القادرة على استيعاب الفصل بين المجالين السياسي والديني دون المساس بالهوية الثقافية والاجتماعية للمجتمع.. وتؤكد الورقة أن البحث في العلمانية عربياً يحتاج إلى انتقال من التحليل الفلسفي الخالص إلى التحليل السوسيولوجي لفهم بنية الوعي الديني وتحولاته في المجتمع.

* المؤلف المراسل

الكلمات المفتاحية: عزمي بشارة، العلمانية، التاريخ الأوروبي، الدين، الدولة، الفكر العربي المعاصر.

Abstract:

This paper examines the concept of secularism in the thought of Azmi Bishara through an approach that combines conceptual, historical, and structural analysis. The study begins by outlining the theoretical foundations of secularism as formulated by Bishara, viewing it as a principle of state neutrality toward religions within a democratic and civil framework, rather than as an expression of hostility toward religion. It then traces the historical development of the idea in the European context—from the church–state conflict through the Reformation and the rise of modern rationalism—in order to highlight the specific conditions that produced the Western model of secularization. The paper concludes that implementing secularism in the Arab world, in any of its possible forms, faces fundamental difficulties linked to the dominance of populist religious discourse and the weakness of civil structures capable of accommodating the separation between political and religious spheres without undermining cultural and social identity. Finally, the study argues that research on secularism in the Arab context requires a shift from purely philosophical analysis to sociological inquiry, in order to understand the structure of religious consciousness and its transformations within society.

key words: Azmi Bishara, secularism, European history, religion, state, contemporary Arab.

مقدمة:

تعد العلمانية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الفكرين الغربي والعربي على السواء، لما تنطوي عليه من تداخل بين الفلسفة والسياسة والدين والتاريخ. فهي ليست مجرد نظرية في تنظيم العلاقة بين الدين والدولة، بل تعبير عن تحولات عميقة شهدتها المجتمعات الغربية في مسار تشكلها الحديث. وقد تبلورت العلمانية في أوروبا ضمن سياقات تاريخية مخصوصة، اتسمت بصراع طويل بين الكنيسة والسلطة الزمنية، ثم بظهور الدولة القومية الحديثة التي أسست لشرعية مدنية مستقلة عن المرجعية اللاهوتية. غير أن هذا المسار

الأوروبي لم يكن قابلاً للاستنساخ خارج شروطه الخاصة، وهو ما يطرح إشكالية نقل المفهوم إلى السياق العربي الإسلامي ذي البنية الدينية والتاريخية المغايرة. ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الآتية : كيف يقارب عزمي بشارة مفهوم العلمانية من خلال تتبع نشأته التاريخية في أوروبا، وما حدود هذه المقاربة حين توضع في سياق الفكر العربي؟

1. تأصيل مفهوم العلمانية وعلاقتها بالدين عند عزمي بشارة

يعد عزمي بشارة أحد أبرز المفكرين العرب الذين تناولوا مفهوم العلمانية بقراءة نقدية تحليلية تتجاوز النمط التلقيني الذي ساد الفكر العربي الحديث. لم يقدم بشارة العلمانية كقالب جاهز أو نظرية فلسفية مكثفة بذاتها، بل حاول إعادة بنائها كمفهوم تاريخي ووظيفي ارتبط بتحولات عميقة في الدولة والمجتمع. فهو يصر على أن العلمانية ليست موقفاً أيديولوجياً من الدين، بل هي ثمرة تطور تاريخي مرتبط بإشكالات الحكم والسيادة والمواطنة، وبمحاولات تنظيم العلاقة بين الدين والدولة في سياقات اجتماعية وسياسية محددة.

يميز بشارة بوضوح بين علمانية الدولة وعلمانية المجتمع، فعلمانية الدولة تعني عنده، حياد المؤسسة السياسية تجاه الأديان والمذاهب، بحيث لا تفضل ديناً على آخر، ولا تستمد شرعيتها من سلطة روحية. وهي، بهذا المعنى، لا تستهدف إقصاء الدين بل تنظيم حضوره. ويستدل بشارة - ضمناً - بتجربة فرنسا الحديثة التي بلورت مفهوم اللائكية بعد الثورة الفرنسية، حينما انتزعت الدولة حق التشريع من الكنيسة لكنها أبقت حرية المعتقد مصونة للأفراد. وفي المقابل، يشير إلى نموذج بريطانيا التي احتفظت فيها الملكية بصفة رمزية دينية (رئيس الدولة هو رأس الكنيسة الأنجليكانية) دون أن يمنع ذلك قيام نظام مدني ديمقراطي، ما يدل على مرونة علمانية الدولة وتنوع أشكالها التاريخية.

أما علمانية المجتمع، فهي عند بشارة حالة ثقافية وليست برنامجا سياسيا يفرض من فوق. فالمجتمعات، بطبيعتها، يمكن أن تظل متدينة دون أن يناقض ذلك وجود دولة علمانية. ويضرب بشارة مثلا بـ الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يعد المجتمع أحد أكثر المجتمعات الغربية تدينا، في الوقت الذي تلتزم فيه الدولة بفصل واضح بين الدين والسياسة (من هنا يؤكد بشارة أن الدولة المحايدة قد توجد في مجتمعات متدينة أو علمانية على السواء، وأن المطلوب ليس علمنة المجتمع، بل ضبط العلاقة بين المجالين السياسي والديني بما يحفظ حرية الجميع).

ويرفض بشارة اختزال العلمانية في معناها الصدامي مع الدين، لأن ذلك - في رأيه - يفرغ المفهوم من تاريخيته ووظيفته. فهي لم تنشأ لتقويض الإيمان، بل لتسوية النزاعات التي أدت إلى حروب دينية طاحنة في أوروبا، مثل حرب الثلاثين عاما (1618-1648) التي انتهت بصلح وستفاليا وأرست مبدأ سيادة الدولة الوطنية على حساب السلطة البابوية من ثم، يرى بشارة أن العلمانية ليست قيمة مطلقة بل آلية تنظيمية لضمان حرية المعتقد والمساواة أمام القانون، ويمكن أن تتخذ أشكالا مختلفة باختلاف السياقات. بشارة (2015، 74).

يشكل التمييز بين مفهومي الدين والتدين إحدى الركائز المركزية في أطروحة عزمي بشارة حول فهم الظاهرة الدينية وعلاقتها بالعلمانية. إذ يرفض بشارة التعامل مع الدين بوصفه معطى واحدا ثابتا، ويدعو إلى الفصل التحليلي بين التدين باعتباره تجربة وجودية فردية، والدين بوصفه صيغة اجتماعية-تاريخية مؤسسية. فالتدين، في هذا المنظور، هو موقف أنطولوجي للإنسان إزاء المجهول أو المتعالي، يتجلى في الشعور بالرهبة أو الحاجة إلى المعنى، وهو سابق تاريخيا ومنطقيا على تشكل الأديان المنظمة. أما الدين، فهو تأسس هذا التدين في عقائد محددة، وطقوس مضبوطة، وجماعة مؤمنة، تخضع لشروط التاريخ والثقافة والتحولات الاجتماعية. ومن ثم، فإن التدين يمثل بعدا إنسانيا كونيا لا يمكن

القضاء عليه أو مصادرته، في حين أن الدين، بوصفه شكلا اجتماعيا، قابل للتغير وإعادة التأويل. يسمح هذا التمييز، كما يؤكد بشارة، بفهم إمكان قيام دولة محايدة تجاه الأديان دون أن يعني ذلك نفي التدين أو معاداته، لأن ما تنظمه الدولة هو الدين كمؤسسة، لا التدين كتجربة وجودية فردية، وقد لخص بشارة ذلك بقوله: "لم يكن الدين في الوعي اليومي مجرد تقوى وقداسة ومشاعر بالرهبة، بل شكل أيضا رؤية للعالم، تخفض قيمته التفسيرية بالنسبة للناس كلما ازداد تعرضهم للحدث... لكن البحث عن معنى الوجود الفردي يبقى قائما".¹

ينبهننا عزمي بشارة الى أن العلمانية ليست ذلك الفصل البسيط بين الدين والدولة، وإنما هي بصورة أدق هي تحييد الدولة في الشأن الديني، لأن العلمانية هي عملية تمايز اجتماعي بنيوي وتغير في أنماط الوعي، وصيرورة تاريخية تمر بها المجتمعات قبل تسمية هذه العملية بالعلمنة.²

2. المراحل التاريخية المفصلية في نشأة العلمانية الأوروبية

يبرز عزمي بشارة عدة مراحل تاريخية مفصلية كان لها الأثر العميق في تشكيل العلمانية الأوروبية، مقدما إياها كشواهد على مسارها الحلزوني والمعقد. هذه المحطات لم تكن مجرد أحداث متفرقة، بل هي نقاط تحول أسهمت في إعادة تعريف العلاقة بين الدين والدولة، ممهدة لظهور الفكر والمؤسسات العلمانية.

أ. الحملات الصليبية (القرن الحادي عشر وما بعده)

يرى عزمي بشارة أن الحملات الصليبية، التي اندلعت في أواخر القرن الحادي عشر كرد فعل على التوسع الإسلامي في المشرق، لم تكن مجرد حروب دينية كما صورت لاهوتيا، بل كانت في جوهرها حدثا سياسيا - اجتماعيا مفصليا أسهم في إعادة تشكيل أوروبا دينيا وثقافيا، فمع احتلال القدس سنة 1097م وما تلاه من حملات متعاقبة، برزت

لأول مرة ملامح ما يسميه بشارة بـ "المسيحية الأوروبية"، أي وحدة حضارية - دينية تمكنت الكنيسة من خلالها من توحيد أوروبا المتناثرة تحت راية رمزية واحدة.

إلا أن المفارقة الكبرى، كما يلاحظ بشارة، تكمن في أن هذا التوحيد الديني ذاته أفرز بذورا علمانية غير مباشرة. فقد أدت الحملات إلى تطوير آليات لوجستية وإدارية واقتصادية ضخمة لتمويل الجيوش وتنظيمها، ما استدعى نشوء مؤسسات دينوية موازية للسلطة الكنسية، وأسهم تدريجيا في تعزيز نفوذ القوى الزمنية (الملوك والأمراء) على حساب البابوية في بعض الجوانب السياسية والمالية. بهذا المعنى، شكلت الحملات الصليبية مختبرا مبكرا لعلمة السلطة من داخل الدين نفسه، إذ أظهرت حدود قدرة الكنيسة على إدارة مشروع عسكري - سياسي بهذا الحجم، وأبرزت الحاجة إلى كفاءات دينوية وإدارات بيروقراطية فعالة.

كما أن الاحتكاك بالشرق، بما يحمله من تراكم معرفي وثقافي وفلسفي، فتح أمام الأوروبيين أفقا جديدا للمعرفة، وأحدث خلخلة تدريجية في التصورات الدينية المغلقة التي كانت تهيمن على العقل الغربي. فالتفاعل مع التراث العلمي والفلسفي الإسلامي - اليوناني في المشرق أسهم لاحقا في إحياء النزعة العقلانية التي ستتلور في عصر النهضة، لتصبح أحد المرتكزات التاريخية للعلمنة الأوروبية.³

وهكذا يمكن القول إن الحملات الصليبية، رغم طابعها الديني الصريح، أسهمت من حيث لا تدري في تهيئة البنية التحتية التاريخية للعلمانية، من خلال توسع الدولة الزمنية، وتحول الفكر المسيحي من الإيمان الكوني إلى الهوية القومية، وتنامي الروح النقدية تجاه السلطة الدينية.

ب. عصر النهضة (القرن الرابع عشر إلى السادس عشر)

يمثل عصر النهضة نقطة انعطاف حاسمة في التاريخ الأوروبي، إذ شكل لحظة تحرر نسبي للعقل الإنساني من هيمنة اللاهوت الكنسي، وبداية الانتقال من تصور لاهوتي للعالم إلى

تصور إنساني-دنيوي. ففي هذه المرحلة، بدأ يتبلور الفكر السياسي العلماني بوصفه استجابة لأزمة عميقة في بنية السلطة الكنسية والإقطاعية معا. ويشير عزمي بشارة إلى أن النهضة لم تكن مجرد حركة ثقافية أو فنية، بل تعبيرا عن تحولات بنوية في المجتمع الأوروبي، حيث صعدت المدن والتجارة والطبقة البرجوازية، وبدأت هذه القوى الجديدة تطالب بنظام سياسي يعكس مصالحها الدنيوية بدلا من الخضوع للشرعية الدينية

ويستشهد بشارة بالفكر نيكولو ماكيافيلي، الذي يعد أول من نظر بوضوح لفصل السياسة عن الأخلاق الدينية في مؤلفه الأمير. لم يكن هذا الفصل مجرد تنظير فلسفي، بل نتاجا مباشرا لأزمة واقعية عانت منها إيطاليا المقسمة إلى دويلات متناحرة، في ظل عجز البابوية عن توحيدها سياسيا رغم سلطتها الدينية الواسعة.⁴ لقد كشف هذا العجز عن محدودية اللاهوت في إدارة الشأن السياسي، وأبرز الحاجة إلى فكر جديد يؤسس الدولة على أسس القوة والعقل والمصلحة بدلا من العقيدة. وهكذا وضع ماكيافيلي حجر الأساس لفكرة السيادة السياسية المستقلة عن التفويض الإلهي، مؤكدا أن استقرار الدولة رهن بحكمة الحاكم وإرادة البشر، لا بوصاية الكنيسة.⁵

بهذا المعنى، أرسى النهضة الأسس الفلسفية الأولى للعلمنة، حيث استبدل مبدأ الطاعة الكنسية بمبدأ العقل الإنساني، وتحول الإنسان من مخلوق خاضع للنظام الكوني الإلهي إلى فاعل يملك القدرة على صوغ مصيره التاريخي والسياسي. لقد كانت تلك بداية الانتقال من "العصر الإيماني" إلى "العصر الإنساني"، وهو ما مهد لظهور الفكر التنويري في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتبلور العلمانية الحديثة كنتاج لتراكم طويل بدأ فعليا في قلب النهضة الأوروبية.

ج. ظهور البروتستانتية (القرن السادس عشر الميلادي):

يولي بشارة أهمية خاصة لظهور البروتستانتية، التي يصفها بأنها حدث "تقاطعت فيه مع الصراع بين الأمراء الألمان والبابا. لم تكن البروتستانتية مجرد حركة إصلاح ديني، بل كانت

لها تداعيات سياسية واجتماعية عميقة أثرت بشكل مباشر في مسار العلمانية. فقد استفادت هذه الحركة من اختراع الطباعة لانتشار أفكارها بشكل واسع وسريع، مما كسر احتكار الكنيسة الكاثوليكية للمعلومة الدينية وسمح بتأويلات جديدة للنصوص المقدسة. أدى هذا إلى تثبيت البروتستانتية كطائفة مستقلة عن السلطة الباباوية، ونتج عنه ظهور كنائس وطنية محلية مرتبطة بالدولة أو الأمير المحلي، بدلا من الولاء لكنيسة عالمية واحدة. هذا التحول الجوهري ساهم في تحويل الدين إلى شكل أكثر دنيوية، حيث أصبح جزءا من الهوية القومية المحلية بدلا من كونه سلطة عابرة للحدود تفرض نفسها على السلاطين. هذا التطور كان حاسما في تقليص نفوذ الكنيسة المركزية وفتح المجال أمام تعزيز سلطة الدول القومية الناشئة.

يركز عزمي بشارة بشكل خاص على الدور المحوري الذي لعبته البروتستانتية في تحويل مسار العلمانية الأوروبية، " ليس إضافة نظرية فلسفية ، أو لاهوتية حقيقية ، بل هو دنيوة الدين ، وادخاله في حياة الناس اليومية ، كأخلاق ونمط حياة وليس كشعائر وكتنفيذ لتعليمات الكنيسة فحسب".⁶ هذه العبارة لا تعني أن البروتستانتية أضعفت الدين أو ألغته، بل على العكس، إنها جعلته جزءا أكثر اندماجا وعملية في الحياة اليومية للفرد والمجتمع. فبينما كانت الكاثوليكية تركز على الطقوس والمؤسسة الكنسية المركزية، دفعت البروتستانتية بالأخلاق الفردية، والعمل الجاد، والنجاح الدنيوي كعلامات على التقوى والرضا الإلهي. هذا التحول لم يجعل الدين أقل أهمية، بل غير طبيعة تأثيره، فصار الدين محركا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، مسهما في ظهور روح الرأسمالية كما أشار ماكس فيبر لاحقا.

لقد أسهم هذا التحول في ظهور كنائس وطنية محلية، تابعة للدول القومية الناشئة بدلا من الولاء المطلق لسلطة البابا الكاثوليكية العالمية. كان هذا التفكك لسلطة الكنيسة الكاثوليكية المركزية عاملا حاسما في تعزيز الهويات القومية. فكل أمير أو ملك أصبح

بإمكانه أن يؤسس كنيسته الخاصة، مما ربط الدين بالولاء للوطن والسلطة الزمنية بشكل أوثق. هذا التطور قلل من الصراعات بين السلطة الدينية العالمية والسلطة السياسية المحلية، ومهد الطريق لتركيز السلطة في يد الدولة.

والأهم من ذلك، يرى بشارة أن هذا التحول ارتبط بشكل مباشر بظهور الدولة الحديثة. هذه الدولة، التي اكتسبت سيادتها وتفردتها بالسلطة، أصبحت فوق المؤسسة الدينية، تحكم الدين وتحتكر العنف، فالدولة الحديثة لم تعد بحاجة لتفويض ديني لشرعنة وجودها أو ممارسة سلطتها، بل استمدت شرعيتها من العقد الاجتماعي وإرادة المواطنين. كما أنها احتكرت حق استخدام القوة المشروعة، وهو ما كان في السابق يتنازع عليه رجال الدين والفرسان. هذا الاحتكار للعنف، إلى جانب تنظيم الشأن الديني داخل حدودها، رسخ مبدأ سيادة الدولة المدنية على جميع المجالات، بما في ذلك المجال الديني، دون أن يعني ذلك بالضرورة إلغاء الدين أو معاداته. بل هو تنظيم لعلاقته بالصالح العام وبحرية الأفراد في ممارسته ضمن إطار القانون المدني.⁷

د. الثورة الفرنسية وتبلور الدولة الحديثة

تعد الثورة الفرنسية (1789) الحدث المفصلي في تاريخ تطور العلمانية الأوروبية، إذ مثلت الانتقال الحاسم من العلمانية كتيار فكري وثقافي تشكل في فضاءات الفلسفة واللاهوت والنقد المعرفي خلال عصري النهضة والتنوير، إلى العلمانية كنظام مؤسسي مأسس داخل بنية الدولة الحديثة. فقبل الثورة، ظل مطلب الفصل بين المجالين الديني والسياسي أقرب إلى نزعة نقدية تستهدف الإصلاح داخل الكنيسة أو الحد من سلطانها على الضمير العام، كما عند فلاسفة التنوير أمثال فولتير وديدرو وروسو، ولم يتحول بعد إلى واقع قانوني أو سياسي يعيد توزيع السلطة على أسس جديدة.

غير أن الثورة الفرنسية، بشعاراتها الكبرى: الحرية، المساواة، الإخاء، نجحت في كسر الامتداد التاريخي لسلطة الكنيسة والنظام الملكي القائم على الحق الإلهي، وأعلنت عن

مصدر جديد للشرعية هو الإرادة العامة. بهذا التحول، انتقلت أوروبا من منطق السلطة المقدسة إلى منطق العقل العمومي، ومن مفهوم الطاعة الدينية إلى مفهوم المواطنة السياسية. لقد جسدت الثورة بذلك أول تجربة تاريخية يصبح فيها الإنسان الفرد — لا المؤسسة الدينية ولا النسب الوراثي — هو أساس السيادة ومصدر القانون⁸.

كما أن عملية العلمنة لم تكن مجرد فصل بين الكنيسة والدولة، بل إعادة بناء شاملة للفضاء العمومي وفق تصور جديد للهوية الجماعية. فقد تحولت المدرسة والتعليم والإدارة والقانون إلى مؤسسات تعكس روح الدولة الجديدة، بحيث تمارس وظائف كانت في السابق منوطة بالكنيسة، لكن بلغة دنيوية — وطنية — عقلانية. وبذلك تبلورت العلمانية كأفق للحدثا السياسية: لم تعد موقفا ضد الدين بالضرورة، بل صيغة لتنظيم العلاقة بين المجالين بما يضمن حياد الدولة واستقلال الضمير الفردي.

ويلاحظ عزمي بشارة أن الثورة الفرنسية لم تنتج العلمانية كفكرة مجردة، بل كتاريخ اجتماعي له محدداته الاقتصادية والسياسية والثقافية، أي كتعبير عن تحول عميق في البنية السوسيولوجية للمجتمع الأوروبي. فحين تحررت الملكية والبرجوازية من هيمنة الكنيسة، وبرزت الطبقات الوسطى فاعلا سياسيا جديدا، ولدت الدولة الحديثة بصيغتها الديمقراطية والعقلانية التي جعلت من المواطنة بديلا عن الانتماء الديني. من هنا يمكن القول إن الثورة الفرنسية تمثل اكتمال شروط العلمنة الأوروبية، لأنها حولتها من مجرد فلسفة في العقل إلى مؤسسة في التاريخ، ومن نقد للدين إلى تنظيم للمجتمع الحديث⁹.

هـ - من التسامح الديني إلى الحرية الدينية:

يعد الانتقال من مفهوم التسامح الديني إلى الحرية الدينية إحدى أبرز التحولات الفكرية التي مهدت لظهور العلمانية الحديثة في أوروبا. في المراحل الأولى من الصراع بين الكنيسة والدولة، كان التسامح يفهم بوصفه تنازلا أو امتيازاً يمنحه الحاكم لفئة دينية معينة، وغالبا ما كان مشروطا بقبول السيادة السياسية أو الاعتراف بالعقيدة الرسمية للدولة. هذا

المفهوم ظل قائما على مبدأ " المنة "، حيث تبقى السلطة الدينية أو الزمنية هي صاحبة الحق في منح أو سحب التسامح وفق موازين القوى السائدة. غير أن تصاعد الحروب الدينية في أوروبا - ولا سيما حرب الثلاثين عاما (1618-1648) - كشف محدودية هذا التصور، إذ لم ينجح التسامح في منع العنف الطائفي أو في ضمان استقرار الدولة. نشأت عملية العلمنة التدريجية داخل العقيدة الدينية بداية أي تعديل المتطلبات اللازمة لكي يعتبر الانسان متدينا على مستوى العقيدة ليعتبر مسيحيا، وتطور هذا التساهل الى طرح سؤال جديد في كل مرة: " هل يجب أن يعترف المسيحي بحدوث العجائب ؟ هب يجب أن يؤمن بالثالوث حتى وصلنا في النهاية هل يجب أن يؤمن بواقعية الاناجيل كحوادث تاريخية".¹⁰

يرى بشارة أن جون لوك هو من أسس لمفهوم التسامح في أوروبا لكن نظرية لوك " لم تشبه النظرية الليبرالية المعاصرة التي حوّلت التسامح عمليا الى تعددية دينية ، تنطلق من حق البشر البالغين في تبني القناعات الدينية أو غير الدينية التي يرونها ملائمة لحياهم ما دامت لا تؤثر في حريات الآخرين المتساوين".¹¹

مع عصر التنوير، أخذ المفهوم منحى جديدا أكثر راديكالية، إذ انتقل التفكير من تسامح الحاكم إلى حرية الإنسان، أي من الامتياز إلى الحق الطبيعي. وقد كان لفلاسفة مثل جون لوك وفولتير وجون ستيوارت ميل دور حاسم في هذا التحول، حين أكدوا أن حرية المعتقد ليست منحة سياسية بل حق إنساني غير قابل للتصرف، وأن الدولة لا تملك سلطة التدخل في ضمير الأفراد أو في اختيارهم الديني. فقد صاغ جون لوك في رسالة في التسامح (1689) رؤية جديدة للعلاقة بين الدين والدولة، اعتبر فيها أن الغاية من السلطة السياسية هي حماية المصالح المدنية، لا فرض المعتقدات الروحية. بينما دعا فولتير لاحقا إلى إنهاء هيمنة الكنيسة على الحياة الفكرية، وجعل حرية الضمير ركيزة أساسية للنظام الاجتماعي الحديث.

بهذا المعنى، غدت الحرية الدينية التعبير الأسمى عن نضج التجربة الأوروبية في الفصل بين المجالين الديني والسياسي، إذ لم تعد العلاقة بين الفرد والدين تدار بوساطة الدولة أو الكنيسة، بل بوصفها علاقة ذاتية يحميها القانون. هذا التحول المفاهيمي العميق شكل الأساس النظري لقيام الدولة الحديثة بوصفها دولة مواطنة، لا دولة طوائف، وهو ما جعل العلمانية لاحقاً تتجاوز وظيفتها السياسية لتصبح مبدأً حقوقياً يضمن المساواة بين الأفراد بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية أو المذهبية.¹²

3. التحليل النبوي لتطور العلمانية في الرؤية البشارية

يقدم بشارة قراءة متأنية للتطور التاريخي للعلمانية، واصفاً مسارها في أوروبا بأنه مسار متعرج وحتى حلزوني، يشير هذا الوصف إلى أن العلاقة بين الدين والدنيا لم تكن خطية أو ثابتة، بل مرت بسلسلة من المراحل المترابطة والمعقدة التي شكلت العلمانية في صورتها الحديثة. يمكن إيجاز هذه المراحل كالتالي:

أ. مرحلة الوحدة بين السلطين الدينية والسياسية

يبين عزمي بشارة أن المرحلة الأولى من تطور العلاقة بين الديني والسياسي في التاريخ الغربي تميزت بما يمكن تسميته بـ "مرحلة الوحدة"، وهي المرحلة التي تداخلت فيها السلطان الدينية والسياسية تداخلاً بنيوياً، بحيث لم يكن من الممكن التمييز بين المجالين أو الفصل بين وظائفهما .

ففي ظل الإمبراطورية الرومانية، كان الدين جزءاً لا يتجزأ من بنية الدولة ونظامها الاجتماعي؛ إذ لم تكن هناك سلطة دينية مستقلة عن السلطة السياسية، بل كانت العبادات والطقوس جزءاً من الولاء السياسي للإمبراطور، الذي عد بدوره كائناً ذا صفة شبه إلهية.

ومع صعود المسيحية في القرون اللاحقة، واعتناق الإمبراطور قسطنطين لها رسمياً في القرن الرابع الميلادي، استمرت حالة الوحدة بين السلطين، لكن في صيغة جديدة قوامها

الدمج بين العقيدة المسيحية والدولة الإمبراطورية. فقد تحولت الكنيسة إلى مؤسسة داخل الدولة، وأضحت المرجعية الدينية أساسا للشرعية السياسية، مما رسخ نموذج "الإمبراطورية المقدسة" التي استمدت مشروعيتها من الله لا من الشعب. وهكذا أصبح الحكم الديني والسياسي وجهين لعملة واحدة، بحيث كانت الدولة تعبر عن إرادة الله في الأرض، بينما تولت الكنيسة تنظيم الضمير الجمعي والفضاء الأخلاقي للمجتمع.

ويلاحظ بشارة أن هذه المرحلة التاريخية لم تكن استبدادا دينيا فحسب، بل كانت أيضا ضرورة تاريخية في سياق تشكل المجتمعات القديمة التي لم تعرف بعد مفهوم التمييز بين الحقول، فقد كانت الوحدة بين السلطتين تؤمن الانسجام الاجتماعي وتمنح النظام السياسي شرعيته العليا. غير أن هذه الوحدة حملت في طياتها بذور التناقض الداخلي، إذ إن تزايد تدخل الكنيسة في الشؤون الزمنية وفرضها وصايتها على الدولة والمجتمع سيؤدي لاحقا إلى توترات عميقة، مهدت لمرحلة الانفصال التي ستظهر مع الإصلاح الديني وبدايات الحداثة¹³.

إن فهم بشارة لهذه المرحلة يندرج ضمن مشروعه الأشمل لتتبع المسار الجدلي للعلمنة، حيث يرى أن العلاقة بين الدين والسياسة لم تكن يوما علاقة قطيعة تامة، بل علاقة تحول تاريخي تدريجي من الاندماج إلى التمايز، ومن الوحدة إلى الفصل، في إطار تطور البنى الاجتماعية والفكرية في الغرب.

ب. مرحلة التمايز بين السلطتين الدينية والسياسية

يرى بشارة أن مرحلة التمايز تمثل نقطة تحول حاسمة في مسار العلاقة بين الدين والسياسة في التاريخ الأوروبي، إذ شهدت بداية تشكل الوعي السياسي المستقل عن المرجعية الدينية المطلقة، ففي هذه المرحلة، لم يعد الدين المصدر الوحيد للشرعية أو التفسير الحصري للعالم، بل بدأت تظهر أشكال جديدة من التفكير الفلسفي والسياسي تبحث عن أسس دنيوية للحكم والعدالة والتنظيم الاجتماعي. يقول بشارة: "منذ أن تبنى قسطنطين

المسيحية، وتحديدًا منذ محاولة فرض عقيدة مسيحية محددة في مجتمع نيقية عام 325م بدأ صراع الدولة مع الكنيسة".

لقد كان هذا التمايز في جوهره نتاجًا لتطورين متوازيين: أولهما فكري، تمثل في صعود الفلسفة المدرسية التي حاولت التوفيق بين العقل والإيمان، كما في أعمال توما الأكويني الذي منح العقل البشري مجالًا مستقلًا في إدراك النظام الطبيعي والقانون الأخلاقي؛ وثانيهما اجتماعي وسياسي، حيث بدأت السلطات الزمنية (الملوك والإمارات) تطالب بحقوقها في إدارة شؤون الحكم دون الخضوع الكامل للسلطة الكنسية.

ويشير بشارة إلى أن هذه المرحلة لم تكن انفصالًا كاملاً، بل كانت تمييزًا تدريجيًا لمجالات النفوذ والمعرفة؛ فالعالم ما زال يفسر من منظور ديني عام، لكن نطاق الفعل الإنساني والسياسي بدأ يتحرر من الهيمنة الكنسية المباشرة. فقد ظهر ما يمكن تسميته بـ"العقل السياسي"، أي التفكير في الشأن العام على أسس بشرية وعقلانية، مع بقاء الإطار الديني حاضراً كمرجعية أخلاقية عامة وليس كمصدر تشريعي وحيد.

هذا التمايز، في نظر بشارة، مثل المقدمة التاريخية لولادة الحداثة الأوروبية، لأنه أرسى إمكانية التفكير في السلطة والدولة بوصفهما مؤسستين بشريتين، لا مجرد امتداد للإرادة الإلهية. كما أن التحولات الاقتصادية والاجتماعية في العصور الوسطى المتأخرة، مثل نمو المدن وظهور الطبقة البرجوازية، ساهمت في تعزيز هذا الاتجاه نحو الاستقلال النسبي للمجال السياسي عن الديني.

ومن هنا، يمكن القول إن مرحلة التمايز عند بشارة ليست مجرد انتقال وصفي بين الوحدة والانفصال، بل هي مرحلة جدلية، تمهد لتشكيل الوعي العلماني لاحقاً من خلال الصراع والتفاعل المستمر بين المجالين الديني والدينيوي.¹⁴

ج. مرحلة الانفصال وبروز الدولة الحديثة

يعتبر عزمي بشارة أن مرحلة الانفصال تمثل اكتمال المسار التاريخي الذي بدأ بالتمايز، إذ بلغ فيها التحول بين السلطتين الدينية والسياسية ذروته في شكل الدولة الحديثة، التي أصبحت كيانا ذا سيادة مستقلا عن المرجعيات الدينية، فقد أفضت التحولات الفكرية والاجتماعية والسياسية المتراكمة منذ عصر النهضة والثورة العلمية إلى إعادة تعريف مفهوم الشرعية السياسية: لم تعد السلطة تستمد من التفويض الإلهي، بل من إرادة الشعب والعقل الجمعي الذي يجسدها في القانون والمؤسسات.

في هذا السياق، يشير بشارة إلى أن الثورة الفرنسية (1789) كانت الحدث المفصلي الذي جسد لحظة الانفصال الفعلي بين الكنيسة والدولة. إذ تمت إعادة بناء المجال السياسي على أساس المساواة القانونية وحقوق الإنسان والمواطنة، بما يعني أن الدولة باتت تحتكم إلى القانون الوضعي بوصفه التعبير الأسمى عن الإرادة العامة، لا إلى الشرائع الكنسية أو النصوص المقدسة. هذه النقلة النوعية لم تكن مجرد تحول في البنية السياسية، بل كانت تحولا إبستمولوجيا في تصور الإنسان ذاته، إذ انتقل من كونه كائنا محكوما بالنظام الإلهي إلى كونه فاعلا سياسيا حرا يصوغ مصيره ضمن مجتمع مدني حديث.

كما أن ظهور الدولة القومية الحديثة في أوروبا رسخ هذا الانفصال، حيث أصبحت الدولة تحتكر العنف الشرعي وتبني مؤسساتها الإدارية والقانونية والتعليمية على أسس عقلانية وبيروقراطية. ومع الإصلاح البروتستانتي وتفكك سلطة الكنيسة الكاثوليكية العابرة للحدود، أصبح لكل دولة نظامها السياسي والديني الخاص، وهو ما عمق الفصل الوظيفي بين المجالين الديني والدنيوي، دون أن يعني بالضرورة قطيعة تامة بين الدين والمجتمع.

ويرى بشارة أن هذه المرحلة مثلت تأسيسا نهائيا للعلمانية كنظام تاريخي واقعي لا كمجرد فكرة فلسفية؛ فهي نتاج صيرورة طويلة من الصراعات السياسية والتحولات الفكرية التي أعادت تنظيم العلاقة بين الدين والدولة في سياق تشكل الحداثة الأوروبية. لكن في

المقابل، يؤكد أن هذا الانفصال لم يكن مطلقاً، إذ ظلت بقايا التوتر بين المجالين قائمة، خصوصاً في لحظات الأزمات السياسية أو الأخلاقية الكبرى، مما يجعل العلمانية — في نظره — مشروعاً تاريخياً مفتوحاً لا مكتملاً.¹⁵

د. مرحلة الوحدة مجدداً (في سياق الحداثة):

في مفارقة تاريخية، يرى بشارة أن الحداثة أعادت تشكيل العلاقة بين الدين والدنيا بطريقة تخضع فيها المجالات الدينية لمحددات علمانية. ففي ظل الدولة الحديثة، يتم تنظيم الشأن الديني داخل الإطار العام للقانون المدني والدستور. تصبح الممارسات الدينية، وحقوق وحرّيات الأفراد في ممارسة دينهم، محددة ومنظمة من قبل الأطر العلمانية للدولة، مما يشكل نوعاً جديداً من "الوحدة" التي تفرضها السيادة العلمانية.

إن هذا التحليل "الحلزوني" يبرز الطبيعة الديناميكية للعلمانية، ويظهر أنها لم تكن نتيجة لقرار واحد أو حدث مفصلي، بل هي حصيلة لتفاعلات تاريخية معقدة أثرت فيها عوامل دينية وسياسية وفكرية متعددة. يقول بشارة عن نظريته البنوية تلك: "يفترض أن تكون العلمنة إذا صيرورة تاريخية تتضمن وحدة الدين والسياسة والمجتمع والأخلاق والمعرفة وتمفصلها وتمايزها الدائم، وجدلية العناصر المفصولة وصراعها، ثم إعادة بناء وحدتها من جديد كوحدة أغنى".¹⁶

وبعد أن استعرض بشارة المسار الحلزوني والمعقد لتطور العلمانية في أوروبا وفق رؤية عزمي بشارة، والذي بين كيف تداخلت مراحل الوحدة والتمايز والانفصال ثم الوحدة مجدداً في سياق الحداثة، يصبح من الضروري التعمق في العوامل النوعية التي صاغت هذا المسار. إن فهم هذه المراحل التاريخية العامة يمهد لنا الطريق لتسليط الضوء على أحد أبرز العوامل التي ميزت التجربة الأوروبية وأثرت بشكل حاسم في تشكيل علمانياتها: ألا وهو دور الكنيسة المسيحية. فالعلاقة الفريدة والمتقلبة بين السلطة الروحية الكنسية والسلطة الزمنية

السياسية في الغرب كانت محركاً أساسياً أفضى تدريجياً إلى الفصل بين المجالين، مما يستدعي تحليلاً مفصلاً لهذه الديناميكية في سياق نظرية بشارة.

4. دور الكنيسة المسيحية في تشكيل العلمانية الأوروبية

يشكل دور الكنيسة المسيحية محورياً في تحليل عزمي بشارة لتطور العلمانية، مقدماً مقارنة جوهرية بين مسارها في الغرب وخصوصية السياق الإسلامي. يذهب بشارة إلى أن المسيحية، على عكس الإسلام واليهودية، لم تؤسس دولة، بل اخترقت كيانا سياسياً موجوداً، وهو الإمبراطورية الرومانية. هذه النقطة بالغة الأهمية؛ فبينما جاء الإسلام برسالة شاملة أسست لدولة منذ بداياتها (المدينة المنورة)، وامتلكت اليهودية تصوراً لدولة إلهية في أزمنة سابقة، وجدت المسيحية نفسها في طور التأسيس كدين في ظل إمبراطورية قائمة، لها قوانينها ومؤسساتها وسلطتها الخاصة.

هذا الوضع الفريد فرض على الكنيسة المسيحية الناشئة أن تطور علاقة معقدة ومتغيرة مع السلطة الزمنية. فبدلاً من أن تكون جزءاً لا يتجزأ من هيكل الدولة في بدايتها، كانت قوة دينية تسعى للتأثير داخل إطار سياسي موجود بالفعل. هذا التفاعل بين الكنيسة والسلطة السياسية الرومانية، ثم لاحقاً مع الممالك الأوروبية التي نشأت بعد سقوط روما، شكل العلمانية بشكل فريد. على مر القرون، شهد هذا التفاعل مراحل من الصراع والتحالف والتنافس على السلطة والنفوذ. فبينما سعت الكنيسة لفرض سلطتها الروحية وحتى الزمنية في بعض الفترات (مثل سلطة الباباوية في العصور الوسطى)، كانت هناك دائماً قوة مقابلة تمثل السلطة السياسية تسعى لتعزيز استقلاليتها.¹⁷

ويرى بشارة أن هذا التفاعل التاريخي المستمر بين سلطتين متميزتين (الكنسية والزمنية) هو الذي ساهم في ظهور فكر سياسي مستقل تدريجياً. فالحاجة إلى التمييز بين ما هو "لله" وما هو "للقصر" (مقولة يسوع المسيح الشهيرة) لم تكن مجرد وصية دينية، بل أصبحت مبدأً عملياً في تنظيم العلاقة بين الكنيسة والدولة. هذا التمييز الأولي، الذي

تطور عبر صراعات طويلة بين الباباوات والأباطرة ثم الملوك، وضع اللبنة الأولى للفصل بين المجالين الديني والسياسي، ومهد لظهور الدولة المدنية الحديثة التي لا تستمد شرعيتها من سلطة دينية. في السياق الإسلامي، يجادل بشارة بأن هذا التمايز كان أقل وضوحاً تاريخياً، مما أثر على مسار تطور مفهوم العلمانية في العالم العربي بشكل مختلف.¹⁸

وبعد أن تفحصنا الأهمية المحورية لدور الكنيسة المسيحية في تشكيل مسار العلمانية الأوروبية، مدركين كيف أن عدم تأسيس المسيحية لدولة منذ بدايتها قد خلق ديناميكية فريدة بين السلطتين الروحية والزمنية، يصبح من الضروري الآن تتبع الكيفية التي تجلت بها هذه الديناميكية في أحداث تاريخية كبرى. إن هذا التفاعل المعقد لم يكن مجرد صراع نظري، بل جسده محطات مفصلية في التاريخ الأوروبي، حيث بلغت العلاقة بين الدين والدنيا منعطفات حاسمة. لذا، سننتقل الآن إلى استعراض أبرز هذه المراحل التاريخية المفصلية التي، بحسب عزمي بشارة، رسمت الخطوط العريضة لنشأة العلمانية في القارة الأوروبية.

5. نماذج العلمانية الأوروبية: مقاربات متباينة للدين والدولة

يذهب عزمي بشارة في تحليله لمفهوم العلمانية إلى التمييز بين صيغ مختلفة لها، رافضاً التعامل معها بوصفها نموذجاً واحداً جامداً. وفي هذا السياق، يقول عزمي بشارة: "يمكننا القول أن أنموذجين لعلمانية صعدا على أنقاض الحالة الأوروبية ... الأولى علمانية صلبة متشددة ... والثاني يتلخص بعلمانية رخوة سائلة".¹⁹

يمكن إذن من خلال نص بشارة الحديث عن نوعين أساسيين من العلمانية في التجربة الغربية، يتمثل النوع الأول فيما يسميه ب العلمانية الصلبة، أو ما يعرف بالعلمانية اللائكية ذات الجذور اليعقوبية، كما تجلت في النموذج الفرنسي. تقوم هذه الصيغة على تصور صراعي مع الدين، حيث يُنظر إليه بوصفه عائقاً أمام التقدم والعقلانية، وتسعى الدولة، باسم الحياد، إلى إقصائه من المجال العام وحصره في أضيق نطاق ممكن. وقد ارتبط هذا

النموذج تاريخيا بصراع حاد مع الكنيسة الكاثوليكية، ما جعله يتخذ طابعا إيديولوجيا مضادا للدين في بعض تجلياته.

في المقابل، يميز بشارة نوعا ثانيا يمكن تسميته بـ العلمانية الرخوة أو الليبرالية، كما تبلورت في السياق الأنجلوساكسوني. هذه الصيغة لا تنطلق من عداوة للدين، بل تعترف بدوره الأخلاقي والاجتماعي في حياة الأفراد، لكنها تحرص في الوقت ذاته على منع هيمنتها على الدولة ومؤسساتها. فالدين، في هذا النموذج، لا يُقصى من الفضاء العام، بل يُفصل عن سلطة التشريع والسيادة، بما يضمن حياد الدولة وحرية المعتقد في آن واحد.

بل إن العلمانية حسب درجات مثلما أن العلمانية الصلبة درجات إذ "تختلف علمانية فرنسا عن علمانية تركيا، وتختلف الأخيرة عن علمانية الأنظمة الشيوعية، كما ثمة تفاوت في حالات العلمانية المحايدة أو السالبة أو الرخوة بين الولايات المتحدة والهند والمملكة المتحدة".²⁰

ويؤكد بشارة أن هذا التمايز بين الصيغ العلمانية يكشف الطابع التاريخي والوظيفي للعلمانية، بوصفها آلية لتنظيم العلاقة بين الدين والدولة، لا مشروعا فلسفيا أو إيديولوجيا معاديا للإيمان. ومن ثم، فإن الإشكال في السياق العربي لا يكمن في تبني العلمانية من حيث المبدأ، بل في اختيار الصيغة التي تنسجم مع البنية الثقافية والاجتماعية للمجتمع دون الوقوع في علمنة قسرية أو صدام هوياتي.

يحلل بشارة عدة نماذج تاريخية للعلمانية في أوروبا، مظهرا تباين المقاربات التي اتخذتها الدول الأوروبية في تنظيم علاقتها بالدين والمجال العام.

أ. العلمانية الفرنسية (النموذج اللائكي)

يمثل النموذج الفرنسي للعلمانية، أو ما يعرف باللائكية (Laïcité)، التجسيد الأكثر صرامة للفصل بين الدين والدولة. وقد تشكل هذا النموذج في خضم الثورة الفرنسية التي كانت، في أحد أبعادها، ثورة على الامتيازات الكنسية وعلى الهيمنة الرمزية للكنيسة

الكاثوليكية على المجال العام. لم يكن الهدف، كما يبرز بشارة، مجرد تحجيم سلطة الكنيسة، بل إعادة بناء المجال السياسي على أسس جديدة قوامها المواطنة والمساواة والسيادة الشعبية.

يقول عزمي بشارة: " جاء فصل الكنيسة عن الدولة في فرنسا تنويجا لصراع تاريخي طويل ومعتقد ضد المؤسسة الدينية ، وضد النشاط الديني في الحيز العام ".²¹ إن اللائكية الفرنسية ليست فقط مبدأ قانونيا، بل هي أيضا إيديولوجيا جمهورية ترى في الدين عنصرا مهددا للوحدة الوطنية ولعقلانية الدول. فالدولة هي التي تحتكر الفضاء العام، وتضمن حياده من خلال حظر الرموز والمظاهر الدينية في المؤسسات الرسمية. ولهذا يتحدث بشارة عن علمانية مضادة للدين" في بعض تجلياتها، لأنها تنطلق من فرضية أن تحرر الإنسان والمجتمع لا يتحقق إلا بإقصاء الدين عن الفضاء العمومي.

هذا التصور، رغم جذريته، يكشف في منظور بشارة عن إشكال فلسفي مزدوج: فمن جهة أسس للحرية السياسية على نفي المقدس، لكنه من جهة أخرى، خلق شكلا من التقديس الجمهوري للدولة نفسها. بذلك، تتحول الدولة إلى سلطة مطلقة باسم الحياد، وهو ما يجعل اللائكية الفرنسية نموذجا تاريخيا فريدا، لكنه غير قابل للاستنساخ في السياقات الأخرى، خاصة في العالم العربي حيث الدين ليس مجرد سلطة مؤسسية بل عنصر هوية جماعية.²²

ب. العلمانية الأنجلوساكسونية (النموذج الليبرالي)

في المقابل، نشأ النموذج الأنجلوساكسوني، في بريطانيا ثم في الولايات المتحدة، ضمن سياق مغاير تماما تميز بتعدد المذاهب الدينية وصراعاتها المتكررة. فبدلا من السعي إلى إقصاء الدين، اتجهت التجربة الأنجلوساكسونية إلى تحييد الدولة عن النزاعات الدينية عبر ضمان الحرية الدينية الكاملة للجميع. هنا، لا ينظر إلى العلمانية كقيد على الدين، بل كشرط ضروري لتعدد الأديان. كما أن " مبادرة الدولة المبكرة في احتواء المؤسسة الدينية ،

وانشاء نموذج سياسي قائم على الجمع بين السلطات في يد الملك كانت البدايات الأولى لفك الارتباط بين الدولة والدين".²³

يرى بشارة أن هذا النموذج هو الأقرب إلى جوهر العلمانية بوصفها آلية تنظيم لا مشروعاً فلسفياً، إذ تمارس الدولة حيادها دون أن تصدر حق الأفراد في التعبير عن انتماءاتهم الدينية في الفضاء العام. فالقانون يضمن المساواة بين الطوائف والمذاهب، ويبقي العلاقة بين الدولة والدين علاقة تمايز لا عدا، وفي هذا السياق نفهم قول عزمي بشارة: "فصل الكنيسة عن الدولة في الولايات المتحدة، حول الحرية الدينية إلى نمط حياة، ثم إلى تقليد بفضل سعي المهاجرين الفارين من املاءات كنيسة واحدة".²⁴ وتكمن فريدة النموذج الأنجلوساكسوني، في نظره في قدرته على الجمع بين الحرية الدينية والعقلانية السياسية. فالسياسة لا تستمد مشروعيتها من الدين، ولكنها أيضاً لا تنفي حضوره الأخلاقي والثقافي في المجتمع. بهذا المعنى، تشكل العلمانية الأنجلوساكسونية صيغة "توافقية" بين الدين والمدنية، لا صيغة "قطيعة"، وهو ما يجعلها أكثر مرونة وقابلية للتكيف مع التعدد والتنوع الاجتماعي.

ج. العلمانية الألمانية (النموذج الفلسفي - البروتستاني)

أما النموذج الألماني، فقد تشكل في فضاء فكري مغاير، حيث تداخل الإصلاح الديني البروتستاني مع التحول الفلسفي الحديث. فالإصلاح اللوثيري لم يطالب بإلغاء الدين، بل بإعادته إلى مجاله الروحي والشخصي، مفصلاً إياه عن السلطة الزمنية دون معادات. هذا الفهم سمح بظهور تصور وظيفي للعلاقة بين الدولة والكنيسة، يقوم على التعاون والتنظيم بدل الصراع والإقصاء.

ويرى بشارة أن هذا النموذج يعبر عن روح فلسفية متميزة، تجلت في فكر كانط وهيغل لاحقاً، حيث الدين يفهم كقيمة أخلاقية داخلية لا كسلطة خارجية وهذا ما يؤكد قول بشارة: "التنوير الألماني كإنموذج قائم على التنوير التربوي بمعنى التثقيف ضد الجهل".²⁵

وهكذا، أصبحت الدولة الألمانية الحديثة تتعامل مع المؤسسات الدينية بوصفها شركاء اجتماعيين، فتمنحها اعترافاً قانونياً وتسهم في تمويلها عبر النظام الضريبي، في مقابل خضوعها للقوانين العامة للدولة.

هذه الصيغة تبرز ما يسميه بشارة "العقلنة المتبادلة" بين الدين والدولة: فالدولة تنظم الدين دون أن تلغي حريته، والدين يعيد إنتاج ذاته ضمن أفق عقلاني ينسجم مع المجال العمومي. إنها علمانية تنسيقية أكثر منها صراعية، وتكشف أن مسار العلمنة في أوروبا لم يكن واحداً، بل تشكل عبر تفاوتات عميقة بين الثقافة السياسية والفلسفة الدينية السائدة في كل مجتمع.

يستنتج أن هذه النماذج الثلاثة ليست سوى مسارات مختلفة لنفس الظاهرة: التحرر التدريجي للمجال السياسي من الوصاية الدينية. غير أن الفروق الجوهرية بينها تكشف أن العلمانية ليست فكرة مطلقة أو نموذجاً جاهزاً، بل تجربة تاريخية متجذرة في شروطها الخاصة. فاللائكية الفرنسية تمثل علمانية الدولة المتشددة، والعلمانية الأنجلوساكسونية تمثل علمانية الحرية الدينية، والعلمانية الألمانية تمثل علمانية العقلنة والتنسيق. وبهذا المعنى، يؤكد بشارة أن أي نقاش حول العلمانية في العالم العربي لا يمكن أن يبدأ من "النموذج"، بل من الوظيفة الاجتماعية والسياسية التي يفترض أن تؤديها في سياق مغاير جذريا من حيث البنية الثقافية والدينية.

يشدد بشارة على أن هذه النماذج المتنوعة للعلمانية، على الرغم من أهميتها التاريخية والتحليلية، غير قابلة للاستنساخ المباشر في العالم العربي. وكل نموذج أوروبي هو وليد ظروف تاريخية، ثقافية، وسياسية محددة وفريدة. لذلك، يدعو بشارة الفكر العربي إلى فهم الوظيفة التاريخية للعلمانية في كل نموذج من هذه النماذج، بدلا من محاولة تعميم "وصفة جاهزة" أو تطبيق نموذج معين بشكل أعمى. إن الهدف ليس التقليد، بل استخلاص

الدروس حول كيفية تنظيم العلاقة بين الدين والدولة، وبناء دولة المواطنة التي تحترم التعددية، في سياق يتناسب مع الخصوصيات التاريخية والثقافية للمجتمعات العربية.

6. العلمانية وإشكالية النقل التاريخي إلى السياق العربي

يؤكد عزمي بشارة أن النقاش حول العلمانية في الفكر العربي يعاني من خلل بنيوي مزدوج: فمن جهة أولى، يتم التعامل مع العلمانية باعتبارها منتجا فكريا مكتملا وكونيا قابلا للتطبيق في أي زمان ومكان؛ ومن جهة ثانية، يتم رفضها كلياً بحجة تعارضها مع الدين الإسلامي، دون أي تحليل تاريخي دقيق لمبررات نشأتها ووظائفها. ومن هذا المنطلق، يرى بشارة أن العلمانية ليست مفهوما نظريا مجردا، بل نتاج تاريخي خاص بسياق محدد — هو الصراع بين الكنيسة والدولة في أوروبا —، ومن ثم لا يمكن نقلها حرفيا إلى العالم العربي دون تفكيك شروطها التاريخية والاجتماعية والسياسية. فالعلاقة بين الدين والسياسة في المجتمعات الإسلامية لم تنتج مؤسسة كنسية تحتكر التفسير أو تمارس سلطة زمنية، بل ظلت العلاقة بين السلطتين أكثر مرونة وتداخلا، وهو ما يجعل تطبيق النموذج الأوروبي نقلا مشوها للتجربة الغربية.

ويذهب بشارة إلى أن التجارب العربية التي سعت إلى تطبيق العلمانية — كما في تركيا الكمالية أو بعض الجمهوريات العربية بعد الاستقلال — كانت علمنة قسرية سلطوية، لا نابعة من تحولات مجتمعية طبيعية. إذ استخدمت الأنظمة خطاب العلمانية لتبرير سيطرتها السياسية وتحييد خصومها الدينيين، من دون أن تقيم دولة مدنية ديمقراطية بالمعنى الحقيقي. وبهذا المعنى، تحولت العلمانية في الوعي العربي إلى مرادف للاستبداد والتغريب، بدل أن تكون أداة لضمان الحريات الفردية والمواطنة المتساوية.

انطلاقا من هذا التشخيص، يدعو بشارة إلى ما يمكن تسميته بـ "العلمانية الوظيفية" أو "العلمانية الديمقراطية"، أي تلك التي تقارب المسألة الدينية من زاوية الحياد السياسي لا من زاوية الصراع الفكري. فوظيفة الدولة العلمانية، في رأيه، ليست محاربة الدين أو

تحميشه، بل تنظيم المجال العام بما يكفل حرية المعتقد والمساواة بين المواطنين على اختلاف انتماءاتهم. الدولة الحديثة لا تبنى على "علمنة المجتمع"، بل على علمنة السلطة، أي تحرير القرار السياسي من الهيمنة الدينية دون المساس بحرية التدين في المجال الخاص. بهذا التصور، يعيد بشارة بناء العلاقة بين العلمانية والديمقراطية، بحيث تصبح الثانية شرطا لتفعيل الأولى، لا نتيجة لها.

يشدد بشارة في هذا السياق على أن تحقيق علمانية متصالحة مع الدين في العالم العربي لا يمكن أن يتم إلا عبر مسارٍ ديمقراطي فعلي، ينتج فضاء عاما تعدديا يعترف بالاختلاف ويرسخ قيم الحوار والمواطنة. فالعلمانية، بالنسبة له، ليست موقفا ضد الدين، بل إطارا عقلايا للتعايش بين المختلفين، ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع دون فرض أنماط إيمانية أو لا إيمانية محددة. بهذا المعنى، تكون العلمانية العربية المنشودة مشروعاً قيد التكوين، لا نموذجاً منقولاً، يتطلب إعادة نظر جذرية في أنماط التفكير السائدة حول الدين والسياسة معا.

يوافق الباحث التونسي فتحي المسكيني فكرة عزمي بشارة حول مساوئ تطبيق العلمانية بطريقة قسرية بقوله: "الدرس الفلسفي هنا هو أنه لا يزال من الممكن لنا أن ندخل الحداثة السياسية من باب آخر غير الأيديولوجيا العلمانية التي تفترض محاربة الدين باسم تفوق أخلاقي، تملكه الدولة على هوية المجتمع".²⁶

7. نقد تصور عزمي بشارة للعلمانية

رغم الإسهام المميز الذي قدمه عزمي بشارة في إعادة قراءة العلمانية ضمن سياقها العربي الحديث، إلا أن أطروحته لم تسلم من النقد الأكاديمي، سواء من حيث منهجيته أو من حيث نتائجها المفهومية والسياسية. فقد رأى بعض الدارسين أن بشارة - رغم رغبته في تجاوز الفهم الاختزالي للعلمانية بوصفها موقفاً ضد الدين - قد بقي أسير النموذج الأوروبي في تحقيق وتفسير تطور المفهوم، مما جعل تحليله أقرب إلى سردية تاريخية داخلية للغرب

أكثر من كونه تحليلاً تركيبياً عالمياً. ويرى آخرون أن بشاراً ركز على البعد السياسي للعلمانية بوصفها تنظيماً للعلاقة بين الدين والدولة، لكنه أغفل جزئياً بعدها الإبستمولوجي والفلسفي، أي العلاقة بين المعرفة الدينية والمعرفة العقلانية الحديثة.

من جهة أخرى، ينتقد بشاراً على ما يبدو كميل إلى تسويةٍ توفيقية بين العلمانية والهوية الدينية العربية دون تقديم صيغة مؤسسية واضحة لهذه التسوية. فبينما يدعو إلى فهم العلمانية باعتبارها نتاجاً تاريخياً خاصاً لا يفرض على المجتمعات الأخرى، يظل تصوره أقرب إلى موقف معياري يحاول التوفيق بين الحرية الدينية من جهة، والدولة المدنية من جهة أخرى، دون حسم الإشكال الفلسفي المتعلق بمرجعية السلطة ومصدر التشريع. كما يرى بعض النقاد أن بشاراً يميل إلى إعادة تعريف العلمانية بلغة سياسية ليبرالية أكثر من كونها مفهوماً فلسفياً مستقلاً، ما يفقدها. في رأيهم. بعدها النقدي الأصلي.

كما أن التصور البشاري للعلمانية، رغم عمقه النظري، يعاني مأزقاً عملياً حين يقاس بواقع المجتمعات العربية المعاصرة. فبشاراً ينطلق من فرضية إمكان تأسيس علمانية ديمقراطية في العالم العربي تقوم على حياد الدولة تجاه الدين، دون صدام مع المعتقدات الدينية للمجتمع. غير أن هذه الفرضية تصطدم بجدار الثقافة الدينية السائدة، التي لا تزال تعيد إنتاج نفسها في الفضاء الاجتماعي والتربوي والإعلامي بوصفها المرجعية الوحيدة للشرعية الأخلاقية والسياسية. فالاتجاهات الدينية، سواء التقليدية أو الحركية، لا ترى في العلمانية سوى تهديد لهوية الأمة وانفصال عن الوحي الإلهي، ما يجعل أي مشروع علماني — حتى المفتوح منها — يواجه برفض وجداني قبل أن يناقش عقلياً.²⁷

إن هذا الواقع يكشف، كما يشير عدد من المفكرين العرب، أن المسألة ليست مؤسسية بقدر ما هي معرفية وثقافية. فقبل أن يمكن الحديث عن تطبيق أحد النماذج العلمانية في العالم العربي، لا بد من مشروع تنويري جذري يهدف إلى إعادة بناء الوعي الجمعي على أسس عقلانية ومدنية.²⁸ فالتنوير هنا ليس دعوة إلى نفي الدين، بل إلى إعادة فهمه في

ضوء قيم الحرية وحقوق الإنسان، أي تحرير الإيمان من التوظيف السياسي الذي جعل الدين في كثير من الأحيان أداة للهيمنة أكثر من كونه مصدرا للضمير الأخلاقي. ومن دون هذا التنوير العميق، تبقى كل محاولة لإقامة علمانية ديمقراطية مهددة بالارتداد إلى الصيغ السلطوية أو الشعبوية التي توظف الخطاب الديني لتحقيق الشرعية السياسية.²⁹ وبذلك يمكن القول إن مشروع بشارة، وإن كان يسعى إلى مواءمة بين الدين والدولة، لم يقدر عمق البنية الثقافية المقاومة للعلمنة في الوعي العربي. إن تجاوز هذا العائق لا يمكن أن يتم عبر صيغ قانونية أو دستورية فقط، بل عبر تحول معرفي طويل المدى يعيد تعريف العلاقة بين العقل والدين، وبين الإيمان والحرية، على نحو يجعل العلمانية نتيجة طبيعية للتنوير، لا نقيضا له.

لكن ومن جهة أخرى، يمكن القول أيضا إن عزمي بشارة يغفل في تحليله إمكان تفاعل الثقافات وتأثيرها المتبادل عبر التاريخ، إذ يميل إلى قراءة تطور المفاهيم ضمن سياقاتها القطرية الخاصة دون الالتفات الكافي إلى الطابع الكوني للتبادل الحضاري والفكري. فالعالم المعاصر لم يعد يعيش في عزلة ثقافية كما كان الحال في أوروبا القرون الوسطى، بل في فضاء مفتوح تتقاطع فيه المرجعيات والرموز والمعاني بسرعة غير مسبوقة. إن الجيل العربي الراهن، المنفتح على الفكر الغربي من خلال وسائل التواصل الحديثة وشبكات المعرفة الرقمية، قادر نظريا على تجاوز المراحل التاريخية الطويلة التي استغرقتها أوروبا في مسار علمنتها، أو على الأقل إعادة تمثيلها في صيغ جديدة متسارعة من هنا، يبدو أن ربط العلمانية بمرحلة تاريخية مخصوصة أو بتجربة تطور خطي جامدة يقيد إمكانات التحول الفكري في المجتمعات غير الأوروبية. فالتفاعل الحضاري المعاصر قد ينتج أنماطا من التحديث تتجاوز التقسيم التقليدي بين "العلمنة الغربية" و"التراث الديني"، وتتيح للعقل العربي أن يبني مشروعه المدني الخاص دون المرور بنفس المراحل التي مرت بها أوروبا.

وأخيرا ورغم الجهد المعرفي الكبير الذي بذله عزمي بشارة في تتبع الجذور الفلسفية والتاريخية للعلمانية في السياق الأوروبي، فإن مشروعه يبقى محدودا من حيث قدرته على إنتاج سوسيولوجيا عربية للعلمانية. فقد انشغل بشارة بإعادة بناء المفهوم ضمن تطوره التاريخي والفكري، لكنه لم ينتقل إلى تحليل البنى الاجتماعية والسياسية التي تجعل من تحقق العلمانية في العالم العربي مسألة ممكنة أو مستحيلة. إذ إن الظاهرة الدينية في المجتمعات العربية ليست مجرد بقايا لهيمنة لاهوتية كما في أوروبا، بل هي جزء من منظومة اجتماعية وثقافية متشابكة، تتداخل فيها العصبية المذهبية، والشرعيات التقليدية، وميراث الدولة السلطانية الحديثة. لذلك، فإن الاكتفاء بالتأصيل التاريخي يجعل مشروع بشارة أقرب إلى وصف المثقفين منه إلى تحليل الواقع الاجتماعي والسياسي الذي يعوق نشوء علمانية عربية ذات طابع محلي. إن غياب هذا البعد السوسيولوجي يجعل أطروحة بشارة، على عمقها الفلسفي، تفتقر إلى الأدوات التي تمكنها من تفسير استمرار التدين السياسي، وتداخل الدين مع السلطة، وعدم تشكل المجال العمومي الحديث في المجتمعات العربية.

الخاتمة

تظهر دراسة مفهوم العلمانية عند عزمي بشارة أنه سعى إلى تحرير المفهوم من دلالاته الإقصائية الغربية، وإعادة بنائه في إطار مدني ديمقراطي يمكن أن يستوعب الخصوصيات الثقافية والدينية للمجتمعات غير الأوروبية. لقد قدم بشارة قراءة نقدية لتاريخ العلمانية، معتبرا إياها نتاجا لتطور سياسي واجتماعي محدد في أوروبا، وليس فكرة كونية جاهزة للتعميم. ومن ثم، دعا إلى تمييز المفهوم عن التجارب التاريخية التي ولد فيها، مؤكدا أن جوهر العلمانية يكمن في حياد الدولة تجاه الأديان لا في عدائها لها.

غير أن هذا الجهد النظري، على عمقه وجرائته، لم يخل من محدوديات. فقد ركز بشارة على تحليل التجربة الأوروبية دون أن يقدم دراسة معمقة للبنى التاريخية والفكرية للعلاقة

بين الدين والسياسة في الإسلام، وهي العلاقة التي تمتاز بمرونتها وغناها وتنوع صيغها عبر العصور. كما أن رؤيته لإمكان تطبيق علمانية ديمقراطية في العالم العربي تصطدم بعقبة ثقافية كبرى، تتمثل في هيمنة الخطاب الديني التقليدي وغياب مشروع تنويري يحرر الوعي من الخلط بين الإيمان والسلطة. فالعلمانية، كما يتضح من التحليل، لا يمكن أن تستورد كنظام مؤسساتي جاهز، بل يجب أن تبنى على تحول معرفي وقيمي عميق يمس الوعي الجمعي ويعيد تعريف المجال الديني ذاته.

وعليه، يمكن القول إن مشروع بشارة يمثل مرحلة متقدمة في التفكير العربي حول العلمانية، إذ تجاوز الطرح الجدلي بين "الإلحاد" و"الإيمان" نحو مقارنة سياسية عقلانية تربط العلمانية بالديمقراطية وحقوق المواطنة. غير أن مستقبل هذا المشروع يبقى رهينا بقدرة الفكر العربي على تحقيق مصالحة تاريخية بين الدين والعقل، لا تقوم على النفي المتبادل، بل على الاعتراف المتبادل بحدود كل منهما ووظيفته في بناء الإنسان الحر والمجتمع المدني.

الهوامش:

- ¹ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي (العلمانية ونظريات العلمنة)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر (الدوحة)، ط1، 2015، ج2، م2، ص331.
- ² مصطفى أيت خرواش، نظرية العلمانية عند عزمي بشارة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر (الدوحة)، ط1، 2019، ص32.
- ³ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ج2، م2، ص257.
- ⁴ مصطفى أيت خرواش، نظرية العلمانية عند عزمي بشارة، ص49.
- ⁵ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ج2، م2، ص216.
- ⁶ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي (العلمانية والعلمنة: الصيرورة الفكرية)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر (الدوحة)، ط1، 2015، ج2، م1، ص257.
- ⁷ المصدر نفسه، ص320.
- ⁸ مصطفى أيت خرواش، نظرية العلمانية عند عزمي بشارة، ص98.
- ⁹ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي، ج2، م2، ص133.

- ¹⁰ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي ، ج2، م1، 448.
- ¹¹ المصدر نفسه، ص 450.
- ¹² المصدر نفسه، ص 453.
- ¹³ المصدر نفسه، ص 105-110.
- ¹⁴ المصدر نفسه، ص 130-145.
- ¹⁵ المصدر نفسه، ص 131-138.
- ¹⁶ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي ، ج2، م1، ص 221.
- ¹⁷ مصطفى أيت خرواش، نظرية العلمانية عند عزمي بشارة، ص45.
- ¹⁸ ب عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي ، ج2، م1، 134.
- ¹⁹ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي ، ج2، م 2، ص283.
- ²⁰ المصدر نفسه ، ص 288.
- ²¹ المصدر نفسه ، ص 251.
- ²² مصطفى أيت خرواش، نظرية العلمانية عند عزمي بشارة، ص98.
- ²³ المرجع نفسه ، ص 96.
- ²⁴ عزمي بشارة، الدين والعلمانية في سياق تاريخي ، ج2، م 2، ص251.
- ²⁵ بالمصدر نفسه، ص 296.
- ²⁶ كمال عبد اللطيف وآخرون، ندوة تقديم ومناقشة كتاب: الدين والعلمانية في سياق تاريخي (كتاب إلكتروني PDF)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر-تونس، 2016، ص 31.
- ²⁷ جورج طرايشي، هرطقات: عن الديمقراطية والعلمانية والحادثة والممانعة العربية، دار الساقى بالاشتراك مع رابطة العقلايين العرب، لبنان (بيروت)، ط1، 2006، ص 110.
- ²⁸ سهيل الحبيب، مشروع عزمي بشارة في التحول الديمقراطي عربيًا، مجلة تبين، العدد 3، 2013.
- ²⁹ عبد الله العروي، مفهوم العقل، المركز الثقافي العربي، المغرب (الدار البيضاء)، 2000، ص 30.
- ³⁰ رضوان السيد، الدين والسياسة: قراءة في التجربة الإسلامية، دار الكتاب الجديد، لبنان (بيروت)، ط1، 2012، ص169.